

فيصل لم يجزه الحاكم اي لم يحكم بجزءه الى ثلاثة ايام نظر للمجانين فانه ما تمهنت
 لا يلاء الاعذار كما حال الخصم للرفع والديون للقضاء والاداي وان لم يكن له
 وجه سيصل عجزه هذا عندهما وعند ابي يوسف لا يجزه حتى يوقا عليه نجان
 وضامها اي الحاكم الكتابة بعد عجز المكاتب بطلب مولاه او ضام مولاه ر
 برضاه اي رضاه المكاتب وان لم يرضي به العبد فلا بد من القضاء بالفسخ
 لانه عقد لازم قام فلا بد من القضاء او الرضا وكما في الرجوع في الرهبة
 وفي بعض الروايات ينفرد المولى بالفسخ ولا يشترط رضاه كما اذا
 وجد المشتري عبداً قبل القبض فانه ينفرد بالفسخ كذا في الكافي اعلم
 ان حكم الكتابة الفاسدة ان يكون للمولى حق الفسخ واعارته الى الورق
 من غير رضا العبد وللعبد ان يفسخ في الجائزة والفاسدة بغير رضي
 المولى كذا في الحمادية وعادته لا يفسخ الكتابة وعاني يده من
 الاكتساب لمولاه اذا ظهر ان كسب عبده وان مات عن وفاء لم يفسخ
 الكتابة وعند الشافعي يفسخ لفوات المحل ونحن نقول يستند الحرية الي ما
 قبل الموت وقضي بولاه منه وحكم بموته حرراً والادب منه وعقوبة
 سواء ولدوا في كتابته او بنواهم حال كتابته او كوتب هو وابنه صغيرا او
 كبيراً بموت اي بكتابة واحدة فان كلاً منهم يتبعه في الكتابة وبعقوبه
 عنقوا وان لم يترك وفاء من ولد في كتابته يسبي علي تجوز به وبدايه
 حكم بعبق ابيه قبل موته وبعقوبه اي عنق الولد لادته داخل في كتابته
 وكسبه ككسبه يتخلفه في الاداء وصار كما اذا ترك وفاء ترك ولداً يراه
 فيها

فيها اي في كتابته ادبي الولد البديل حالاً او رد رقيقاً عنده وعندهما
 يرد به اي اجله اعذاراً بالمولود في الكتابة وله ان الاجل ثبت شرطاً
 في العقد فيدخل في حق من دخل تحت العقد والمشتري لم يدخل اذ لم يقف
 اليه العقد ولم يسير حكمه اليه لانفضاله بخلاف المولود في الكتابة لانه
 حصل وقتها فتمت حكم اليه واذا دخل في حكمه سبي علي تجوز به ترك ولداً
 من حرة ودينياً يعني البديل تجزي الولد وقضي به اي بموجب الجنابة علي
 عاقلة اتمه لم يكن تجزيه لانه هذا القضاء بهر الكتابة لانهما تقتضي
 الحاق المولد بموالي الام وايجاب العقل عليهم لكن علي وجه محتمل ان يعق تجزيه
 الولد بموالي الاب والقضاء بما يقدر حكمه لا يكون تجزياً وانما قال ودينياً يعني
 لانه ان كان عينا لا يتأخي القضاء بالاحاق بالام لامكان الوفاء في الحال و
 فان اختصم فزماته وابيه في ولايته فقتني به ليقوم اتمه فهو تجزير
 لان معنى القضاء بكونه ولا الولد لموالي الام ان الاب مات رقيقاً والفسخ
 الكتابة فيكون القضاء في تجزير فيه فينفرد وتفسخ الكتابة طاب لمولاه
 صدقة اداها اليه تجزير يعني ان مولاه اذ لم يكن ممرراً لصدقة زكاة
 كانت او غيرها فاحتمل المكاتب الزكاة مثلاً لو كان من المصارف واداه الى المولى
 عن بركة الكتابة تخم عجز فظهر ان المولى اخذ الزكاة ومع ذلك طابت له
 لادته اخذه عوضاً عن العتق زمان الاخذ والعبد قراخذه صدقه ومن
 الاصول المقررة ان تبدل الملك قائم مقام تبدل الذات اخذ من قوله
 عليه السلام لبيدة هي الك صدقة ولنا هدية جزي المكاتب جنابة